

فانها انما يكون بدو صايل واهها ان يبلغ كل منها حرا ينشئ فيه ولم
 بلغ احدھا حد اشتراطه لم يبلغ الا حدا نقصا حاسما عدم الحرة فيهما
 قول المنجم وتلاقي بشرتي ذكر وانثى كبر لا محرم اي ولو اجتمعا لا كما سياتي
 لان اشتراط البشري يخرج السن والتفكر والشعور والحيايل فتمت شروط
 لمس الرجل اهتضه قل بانه لو قال كغير التفات بشرتي رجل وامرأة كان
 اول لان الخمس اما مضى فاعلله او مفعوله وعليه كل لا يشمل الا مع
 انه يوشم اعتبار التقدير وليس كذلك وحاصله انه لم يبين ان الخمس ينقص
 وضوء الا خمسي او الملبوس او ما خله في الالتقاء فانه لما كان مشترك بين
 المتلاقيين يقتضي تقضيها معا وكان ينبغي للمص أو الثمن ان يزيد والملبوس
 كلاهما لا فادة اشتراكهما في النقص او عينا او مجزيا او شيئا
 صرا او رقيقا او محبوسا او مفرط عليه او ناسيا وكذا المرأة قل اي قسم
 كذا اوله اما ما روي عنه وقوله لا جازم كذا اوله الا ما لم اعظم ابو
 حنيفة اذا تساوى وضوء الكلام الي بعض محتملا انه بدل دعي اليه مما ينقلق
 بالدرية وهو ان وقت الاصول من اية محكمة او حديث مقاسر واجتماع
 الامة على وقت القواعد المقررة عند اية العويبة ومبان اصل السنة
 فصيح والا ففاسد لكونه حكما وقولا بحجج الشبهة والبيان الداعي لذلك
 فنقول الذي دعاهم اليه الا سنن ان الله تعالى جعل القران اصلا يرجع اليه في جميع
 ما يحتاج اليه الا فساف من باب العمل والاعتقاد ولم يكن ذلك كله منصوبا
 في القران فثبت ان بعضه ثابت بدلالة النص وبعضه ثابت بالسارته
 وبعضه باقتضائه ولا يستخرج ذلك الا بالرب والعرض غلب الاصول
 هل ملخص من هذه الطريقة المحررة والخمس الحس باليد مع قوله ومثله
 في ذلك باقي صور الالقاء والخف به هو احد قولين في معنى الخمس ثابتهما
 انه الحس باليد وبغيرها فانه يختص بطن الكف والظاهر ان الخمس
 يفارق الخمس في امور احدثها ان الخمس لا يختص ببعض بخلاف الخمس فانه
 يختص بطن الكف ثابتهما انه لا بد في الخمس من اجتهاد في الجنس بخلاف
 الخمس يحصل بمس من نفسه فالاشياء ان العرج المباني ينقص منه بخلاف
 العفو المباني لا ينقص منه رابعها انه ينقص وضوء الا خمسي والملبوس
 بخلاف

قوله ان الخمس في النقص

بخلاف الخمس فانه انما ينقصه وضوء الماس اعني صاحب الكف فاسمها انه ينقص
 مس من المصم ولا ينقص لمسها سادسها اشترطه الكبير في الخمس دون المس
 او كافر شيئا لان المنع لعارض يزول فظاهر الجدل خضع به السن والظفر
 والشعر الاب وبمس المراد اصراع بالحن للجلد مع اتصاله ومن معناه التماس
 كسفة كابات والثمة عطف جنس على كل اذا التمة بعض الح الاستساق اذ هي لما على
 الشاير ما عولها فقطع من علي م وقال بعضهم هي الكم الذي ثبتت عليه الاستساق
 فعطفه على كل الا سنان عطف تقسير وايضا الاسم اي والعظم اذا وضع ينقص
 على المعتمد حلا والبعث المتناظرين موصوم ما اذا كان على البسرة خايل ولو
 رقيق اي وان انزل نغزوا كثير الوسخ اي لان الوسخ اذا كان من العرق يصير
 جنس من البدن فلا يمنع الاحساس بخلاف ما اذا كان من الفار فانه حرم منفرد
 يمنع فاقترقا وسقط قول قل الوسخ من الفار فقوله بالنقص بالوسخ دون
 الفار غير مستقيم بل ان صار خايل من كل منهما لا ينقص والا فنقص والسن
 بالرفع عطف على الفاعل خضع وبالجر عطف على ما اذا كان من غبار ولا احتمال
 التوافق اي ذكورة وانوثة ما لم يحتل مس لاسنية عليه لا بالافة واعلم
 ان اشتراط ان يكون الكثير قدرا في كل من المتلا مسين يصح بان الصغير لا ينقص
 وضوءها بالمس الكثير كما لا ينقص وضوءه وكذا الصغير مع الكثير لا ينقص
 وضوءها على صحة متلكتهما والعهد انهما تقع متلكتهما وينقص الوضوء
 بلهما اذا تحقت الا نؤنة والذكورة على المعتمد ولو على صورة الرجل
 او المرأة حتى لو تصورت على صورة الحملية مثلا نقص لمسها ولا مانع من
 ذلك لانه بالتصور لم يخرج عن حقيقةه وبهذا يظهر انه لو تزوج جنبه جاز
 له وطئها ان غلب علو ظنه انها زوجته وان تصورت في صورة الطيبة مثلا
 وتثبت اصنام الكناح لانه نسي منهما فنقص وضوء جسمها ويجب عليه
 الفسل بوطئها وغير ذلك ومنه انه يجب عليه ان ينقص عليها ما ينقصه
 على الادمية لو كانت زوجة او ما حن منها فلا ينقص عليه بها ما منع من
 علي م ولو وسخت الا نتم حيوانا فقد او طارق هل ينقص لمسها فيه نظر
 وسياق في الامة ذكر اضطره فيها لو وسع حيوان ما تولى غير ما كحل او
 بالهتس هل ينظر لها ما فعل اكله في الاول دون الثاني او ما صار السجل